

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



١٨٢

State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

الرقم : ١٥١ / ٥١٠ - ١٧

التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٧

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة .. وبعد ،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، مشفوعا بمذكرته الايضاحية ، رجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر مع اعطائه صفة الاستعجال .

مع خالص التحية ،،

مقدمو الاقتراح

أحمد عبدالمحسن المليفي

أحمد عبدالعزيز السعدون

د. فهد صالح الخنـه

أحمد يعقوب باقـر

محمد عبدالله العليـم

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويدرج جدول الأعمال الجلسة القادمة
مع إعطائه صفة الاستعجال

١١ / ١١ / ١٩٩٧ م



اقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة
٢٩٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠م بإصدار قانون الجزاء ، والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠م بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له.
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه أصدرناه .

<< مادة أولى >>

تضاف إلى المادة ٢٩٨ من المرسوم بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠م المشار إليه ، فقرة أخيره نصها كالاتى :

" مادة ٢٩٨ فقرة أخيرة - وعلى الدائن الذي استصدر أمر بمنع مدينه من السفر إعلان المدين بالأمر خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره وإلا اعتبر كأن لم يكن ، وعليه في حالة انقضاء التزام المدين الذي صدر الأمر لاقتضائه او سقوط الأمر لسبب من الأسباب المبينة في هذه المادة ، أن يبلغ إدارة التنفيذ بذلك خلال أربع وعشرين ساعة من تحقق واقعة انقضاء الالتزام او سقوط الأمر وإلا كان مرتكباً لجريمة حجب شخص في غير الأحوال وبغير مراعاة الاجراءات التى يقرها القانون المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون الجزاء ، فضلاً عن التزامه بالتعويض عن الاجراء الكيدى . وعلى إدارة التنفيذ إخطار الجهات المختصة على الحدود البرية والبحرية والجوية بأن أمر المنع من السفر أصبح منتهاياً وكأن لم يكن فور إبلاغها بذلك " .

<< مادة ثانية >>

على الوزراء ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون .

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

مذكرة إيضاحية

للاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة

٢٩٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية

تناولت المادتان ٢٩٧ ، ٢٩٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنظيم الإجراءات والأحكام الخاصة بمنع المدين من السفر ، والشروط اللازمة لاستصدار الأمر به ، وطريق التظلم منه ، وحالات سقوط أمر المنع من السفر دون التصدي لوضع المدين الممنوع من السفر بعد سقوط الأمر لأي سبب من الأسباب أو لتحديد الإجراء الذي يتم به هذا السقوط وما يترتب عليه من اعتبار الأمر كأن لم يكن . وكثيرا ما يتراخى الدائن بعد اطمئنانه إلى حصوله على الأمر بمنع مدينه من السفر ، في ابلاغ الجهات صاحبة الشأن بهذه الواقعة نحو آثاره في الوقت المناسب لكي تقوم إدارة التنفيذ بإخطار المطارات والمنافذ البرية والبحرية والإدارات صاحبة الاختصاص على الحدود بأن المدين الذي سبق وضعه في قائمة الممنوعين من السفر قد أضحي غير ممنوع من ذلك حتى لا يظل أمر المنع ساري المفعول على الرغم من زوال سببه ويبقى سيفا مسلطا على المدين بعد زوال مقتضاه ، بحيث يعاني من المفاجأة به ما يلحق به إساءة وأذى بلا حدود بسبب تهاون الدائن أو تعنته في رفع هذا القيد على الحرية التي يقررها الدستور لكل فرد في الإقامة أو التنقل في المادة ٣١ منه .

وقد أعد هذا القانون لمواجهة هذه الثغرة التشريعية بعلاج قانوني وإنساني في الوقت ذاته بفرض التزام على الدائن الذي استصدر أمراً بمنع مدينه من السفر بإعلان هذا الأمر إلى المدين خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره لإتاحة الفرصة له للتظلم منه طبقاً لأحكام المادة ١٦٤ والفقرة الثالثة من المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات ، وإلا اعتبر الأمر كأن لم يكن ، وعليه أيضا إبلاغ إدارة التنفيذ في ميعاد أربع وعشرين ساعة بانتهاء أثر هذا المنع واعتباره كأن لم يكن في حالة سقوطه لكي تقوم إدارة التنفيذ باتخاذ اللازم نحو إخطار الجهات المختصة بزوال مفعوله ووقف سريانه ، وإلا كان الدائن المقصر في رفع هذا القيد على الحرية الشخصية في الوقت المناسب مرتكباً لجريمة حجز شخص في غير الأحوال وبغير الإجراءات التي يقرها القانون المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون الجزاء فضلا عن التزامه بالتعويض عن الأضرار المادية والأدبية الناتجة عن تصرفه بوصفه إجراء كيديا .